المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

24/09/2013

ادماج السجين يبدأ بالتعنيف بالداخلة

عرض ادريس ناصري 29 سنة، سجين سابق من مواليد الداخلة، شريطا مصورا عبر شبكة التواصل الإجتماعي فيسبوك، يعرض فيه فصول تعنيفه حسب تعبيره زوال الأربعاء 18 شتنبر الجاري على يد عنصرين من القوات المساعدة، وتعود فصول قضيته كما يرويها، لمحاولته تكوين جمعية تعنى بإدماج السجناء السابقين عبر مشاريع التشغيل الذاتي، وهو الموضوع الذي سبق للمواطن المذكور أن أثاره مع والي الجهة لدى زيارته لورشة يؤطرها تعنى بالسجناء السابقين بمركز الاستقبال متعدد التخصصات بالداخلة، حيث حبذ الفكرة والتزم بدعمها. كما تقدم المواطن الضحية بمسودة مشروع لدى استقباله من طرف مدير الديوان بولاية الجهة، والذي طلب منه إحضار مجموعة من الوثائق حول البيانات الشخصية والعائلية، وطلب منه الاحتفاظ بهذه الوثائق إلى حين مقابلة الوالي يوم الأربعاء 18 من الشهر الجاري، ولدى حضوره للموعد اضطر للانتظار من العاشرة صباحا إلى حوالي الواحدة زوالا، حيث أذن له بدخول مكتب مدير الديوان الذي أمره بالانتظار مجددا بقاعة الاستقبال إلى حين وصول دوره، ليتفاجأ في القاعة بعنصرين من القوات المساعدة بمعية عون سلطة يأمرانه بمغادرة الولاية على الفور، ولدى محاولته الاستفسار، أقدما على دفعه ما أدى إلى سقوطه أرضا فسحباه من يديه ورجليه إلى البوابة الخلفية لمقر الولاية، وهناك ألقياه على الرصيف حتى ارتطم وجهه مع الاسفلت ما أدى إلى جروح على مستوى العين والوجه ورضوض في كتفه. وبدل سيارة الإسعاف حلت لاصطحابه سيارة شرطة اقتادته مكبل اليدين إلى مخفر الشرطة بحي مولاي رشيد، حيث مكث هناك إلى الساعة الخامسة مساء ليتم اقتياده بعد ذلك إلى المقر المركزي للشرطة، وتم تحرير محضر حول النازلة حيث ينتظر أن يعرض على أنظار وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية وادي الذهب يوم الاثنين 23 من الشهر الجاري.

ويذكر أن الضحية قد تقدم إلى مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالجهة حيث حظي بمقابلة شخصية مع رئيسها محمد الامين السملالي. وهو يستفسر سبب هذا التناقض مع التوجيهات والخطب الملكية الداعية لإدماج فئات السجناء السابقين، واحترام كرامة المواطن، مطالبا بإنصافه من الحيف الذي تعرض له ومحاسبة المسؤول عليه، سيما وأننا اليوم نواجه حربا ضد الوحدة الوطنية تنطلق من المسألة الحقوقية ببلادنا.

اللجنة الجهوية في جلسة مع المعتصمين والمعتصمات بساحة التحرير بالعرائش

طنجة : مراسلة خاصة

6/10/2013

علمت الجريدة من مصادر جد مطلعة، بأن وفدا عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال قد حل يوم السبت 20 شتنبر بمدينة العرائش من أجل متابعة ملف جمعية « فهمني للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة » الذين دخل أعضاؤها في اعتصام مفتوح بساحة التحرير بقلب المدينة منذ مطلع شهر شتنبر، من دون أن يلوح في الأفق حسب الوارد من معطيات من عين المكان مخرج لهذه الأزمة، لتظل هذه الفئة من المواطنين والمواطنات الذين قست عليهم الظروف من كل جهة في معتصمهم يعانون .

التصريحات المتفرقة التي جمعتها الجريدة، كما جاءت على لسان بعض مسؤولي الجمعية، تفيد بأن الجمعية تشتكي من عدم التزام الإدارة الترابية الإقليمية بالعرائش بما ورد من التزامات في المحضر الموقع بين الطرفين بتاريخ 3 يوليوز 2012، والذي على إثره رفعت الجمعية اعتصام أعضائها آنذاك، فاسحة المجال أمام مخاطبهم الرسمي من أجل بلورة ما تم الإتفاق عليه. لكن يقول رئيس الجمعية بأن انتظارهم طال، وأن الغاية من اللقاء بهم كان الهدف منها امتصاص غضبهم ، وربح الوقت ، فتضاعفت معاناتهم ، وغرقوا في بئر من المآسي الإجتماعية لا قاع له ، وأخطر ما أحسوا به، كما تقرأ ذلك في عيونهم الحزينة، هو المعاملة الدونية لهم ، والقفز على حقوقهم التي تتصدر الدستور المغربي ، وتقر لهم بها المواثيق الدولية التي سارع المغرب للمصادقة عليها في إبانه .

المطالب التي جعلت هؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة التي جعلت إطارهم المدني يعلن الدخول في اعتصام اليوم بساحة التحرير، كما حصلت عليها الجريدة، عنوانها البارز هو «الكرامة حقنا». والكرامة يضمنها الشغل الشريف، أخذا بعين الإعتبار وضعية هذه الفئة من المواطنين والمواطنات، ويضمنها الحق في التعليم للأطفال في وضعية إعاقة، والحق في الصحة .....

ومن أجل ذلك كان لهم أكثر من 25 مقترحا / مطلبا تشمل القطاع العمومي، والشبه عمومي، والخاص، لم يتوفقوا في الوصول إليها إلى حلول في جلسة حوارهم مع عامل الإقليم يوم 17 شتنبر 2013 ، كما أفاد الجريدة بذلك رئيس الجمعية.

وفد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال (محمد حمضي، ومحمد العسري) وفي حدود اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يحددها الظهير المحدث له ، وبعد اطلاعه عن قرب على الوضعية الصعبة لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات، وبعد الإستماع إلى مطالبهم، من المنتظر أن يعقد قريبا جلسة عمل/ وساطة مع عامل إقليم العرائش لإيجاد مخرج لهذا المأزق الإجتماعي.

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المغرب ومسألة الهجرة واللجوء.. اهتمام وقرارات

2007/8

جاء في قصاصة لوكالة "رويترز" للأنباء ما يلي: "مشكلة المهاجرين الأفارقة تؤرق المسؤولين في المغرب". فإذا كان هذا القول يعني أن المسؤولين المغاربة، وفي مقدمتهم الملك محمد السادس، يولون الأهمية القصوى لهذا الملف ذي الأبعاد الإقليمية والدولية الكثيرة، وهو أمر ليس وليد الساعة، فهذا صحيح إلى حد كبير. وإذا كانت الغاية منه دعم بعض الدعاوى والإشاعات حول موقف المغرب السلبي المزعوم من المهاجرين في مطلق الأحوال، فهذا لا يمت إلى الحقيقة بأي صلة؛ علاوة على أن إطلاق العنان لمسلسل الأكاذيب لتشويه سمعة المغرب لخدمة أغراض من لهم مصلحة سياسية أو استراتيجية في ذلك، تكذبها الوقائع الصلبة.

وبالفعل، فإن مسألة الهجرة وتنظيم إقامة المهاجرين في المغرب تعتبر من المسائل ذات الأهمية والحساسية الخاصة في هذا البلد الذي أصبح منذ عدة سنوات قبلة أساسية لموجات من المهاجرين، وخاصة من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية، ولعدد من الأوربيين تحت ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت بقوة بعض اقتصادات دول الجوار الأوربية. بتساوى في ذلك من حاولوا الاستقرار بمختلف الطرق الشرعية وغير الشرعية في البلاد أو من حاولوا اعتبارها نقطة وسطى وممرا إجباريا في رحلتهم إلى غيرها من بلدان الشمال.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الظاهرة قد استفحلت واتخذت أبعادا خطيرة خلال السنوات الأخيرة ونجمت عنها مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى حد ما، استوجبت الانكباب عليها من قبل مختلف المنظمات الحقوقية والإنسانية، علاوة على مؤسسات الدولة المختصة، بحثا عن الحلول الكفيلة بمعالجتها في ظل احترام القانون الجاري به العمل والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بمسألة الهجرة وإقامة المهاجرين وحقوق الإنسان الأساسية في مختلف أنحاء العالم. وفي سياق هذا الاهتمام والتعاطي الجدي مع هذه الظاهرة التي تقض مضاجع مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية، أنكب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب على دراسة الموضوع وأصدر تقريرا شاملا تحت عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، يتضمن توصيفا لظاهرة الهجرة وموجاتها المتلاحقة، إلى جانب توصيات برسم مختلف مؤسسات الدولة والنقابات والمجتمع المدني يرى المجلس أنها كفيلة بوضع الجهود المبذولة من قبل الدولة المغربية على سكتها الصحيحة على مختلف المستويات، الدستورية والتشريعية والاجتماعية والإنسانية، وذلك تحت ذلك العنوان الشامل الذي يحمل في حد ذاته دلالات معبرة عن الاهتمام الذي يوليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهذه الظاهرة والجهود التي قامت بها السلطات العمومية في البحث عن الحلول الناجعة لها في ظل المسعى المغربي العام إلى تكريس بناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

وقد جاء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة وقوانين الإقامة في المغرب ليفند عددا من الدعاوى حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، وليؤكد في المقابل على عدد من الإنجازات التي أصبحت مكتسبات الدولة الحديثة، يمكن البناء عليها لتشييد صرح المغرب الجديد، وبذلك يكرس منهجية أصبحت السمة الرئيسية في مقاربة مختلف المؤسسات الوطنية ذات الطابع الحقوقي والمدني التي تقوم على دعائم أساسية أهمها:

أولا، وصف الحالة السائدة في المجال المعروض على أنظار المؤسسة المعنية وإبراز مختلف جوانبها بغض النظر عن الموقف الإيجابي أو السلبي منها؛

ثانيا، محاولة الفرز بين تلك الجوانب في ضوء السياق الموضوعي والذاتي للظاهرة التي تتم معالجتها، وذلك وفق عدد من المقاييس الموضوعية بدءا من القوانين الجاري بها العمل في البلاد والتي يؤطرها الدستور الوطني، مرورا بالاتفاقات والعهود الدولية ذات الصلة، وصولا إلى أهداف وغايات يؤطرها الطموح الوطني المتجدد في بناء مجتمع حداثي ديمقراطي يوفر لأبنائه الحياة الكريمة والعدالة والإنصاف في مختلف المجالات؛

ثالثا، النظر إلى مختلف القضايا على المدين المتوسط والبعيد، حرصا على أن تكون الحالة السائدة منطلقا للمستقبل حتى لا يتحول الحاضر إلى سجن يمنع صانع القرار السياسي من رؤية الأفق الواسع الذي ينبغي أن يتحكم في مختلف المعالجات.

يذكر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبل بلورة خلاصاته ونوصياته في الوثيقة المشتركة التي تم نشرها في يوليوز 2013، حيث رسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومكتب المنظمة الدولية للهجرات بالمغرب صورة، لم تفقد بعد راهنيتها، حول واقع الهجرة التي أضحت تشكل، في جميع دول العالم تقريبا، موضوع انشغال ونقاش مستمرين، بل ومصدرا لكثير من الجدل، بسائل السلطات العمومية والمجتمع المدني والباحثين والآليات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة أن عدد المهاجرين عبر العالم وصل، إلى حدود 2012، إلى 240 مليون مهاجر ومهاجرة (بالإضافة إلى 740 مليون مهاجر ومهاجرة داخليا)، ورغم أن تقريرا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) صدر سنة 2009 قد سلط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه التنقل البشري في التنمية البشرية، فإن المقاربات السجالية لازالت قائمة.

"حسن السوسي"

وقد أصبح المغرب بدوره "أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وبات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المغرب للعمل وعددا كبيرا نسبيا من الطلبة الأجانب ومهاجرين في وضعية غير نظامية، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين".

وفي مواجهة هذه الوضعية غير المسبوقة، صدر سنة 2003 قانون بشأن "دخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة"، كما تم في سنة 2007 توقيع اتفاق لاحتضان مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، يمنح المفوضية تفويض البت في طلبات اللجوء.

> المغرب بدأ يعرف مؤخرا نوعا جديدا من المهاجرين، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، معظمهم من إسبانيا، ثم من فرنسا وبلدان أوربية أخرى

بالموازاة مع ذلك، وبدعم من الاتحاد الأوربي، تم وضع سياسة لمراقبة محاولات العبور بشكل غير قانوني للحدود، مكنت من تحقيق نتائج مهمة كما تبين ذلك الأرقام المرتبطة بإجهاض مثل هذه العمليات والتصريحات التي تعبر عن ارتياح دول أوربية مختلفة.

وعلى هذا الأساس، "يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب إلى أخذ الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم بعين الاعتبار والعمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. فمن خلال رفع هذا التحدي، يمكن للمغرب أن يشكل نموذجا يحتذى به من لدن العديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مماثلة".

وكانت قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء قد أشارت إلى صدور بلاغ من الديوان الملكي بشأن جلسة عمل برئاسة الملك محمد السادس في العاشر من الشهر الجاري بالقصر الملكي بالدار البيضاء، حضرها رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، خصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، في أفق بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة في البلاد؛ مؤكدة أن المغرب أصبح أرضا لاستقبال المهاجرين، حيث تضاعف عدد المهاجرين من دول جنوب الصحراء أربع مرات.

كما أن المغرب بدأ يعرف مؤخرا نوعا جديدا من المهاجرين، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، معظمهم من إسبانيا، ثم من فرنسا وبلدان أوربية أخرى. وفي هذا الصدد، ذكر الملك -يقول البلاغ- بضرورة تسوية وضعيتهم، من خلال القيام لدى السلطات المعنية بالإجراءات المتعلقة بإقامتهم والمهن التي يزاولونها، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم مهاجرو جنوب الصحراء".

غير أن عدد المهاجرين غير الشرعيين، بضيف البلاغ، "يعرف تزايدا ملحوظا، أغلبهم يدخلون المغرب من شرق وجنوب البلاد. كما أن بعض المجموعات منهم تقوم بمحاولات اقتحام عنيفة، مما يتسبب في العديد من الإصابات بين عناصر القوات العمومية والمهاجرين".

وأشار البلاغ إلى أنه "إذا كان تدبير قضايا المهاجرين غير الشرعيين، يعرف أحيانا بعض التجاوزات التي تبقى معزولة، فإنه ليس هناك أي استعمال ممنهج للعنف من قبل القوات العمومية. لذا، فإن المغرب يرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي تحاول ربط تدبير مشاكل المهاجرين غير الشرعيين بالعنف وخرق حقوق الإنسان المهاجر، في محاولة يائسة للمس بسمعة المغرب".

كما أشار البلاغ إلى أن الملك أصدر "توجيهاته للحكومة بالإسراع بوضع وتفعيل استراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشأن مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة، بما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي". وقد جاء هذا الاجتماع في الوقت الذي تسلم فيه عاهل البلاد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع الهجرة ومسألة اللاجئين المشار إلى فقرات منه ضمن هذه المعالجة.

المعتقلون السياسيون السابقون يضربون عن الطعام

بعد مرور أزيد من شهر، وهم يرابطون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اعتصام مفتوح. المعتقلون السياسيون السابقون يدشنون فصلا جديدا من فصول التصعيد، فبعدما ظلت مراسلاتهم للمجلس والحكومة من أجل تسوية أوضاعهم حبيسة الرفوف، قرروا، في خطوة تصعيدية، الدخول في إضراب عن الطعام ابتداءا من بعد غد الخميس.

«القرار جاهز ونتناقش الآن حول تاريخ الشروع في تفعيله»، يقول بلحاج لغنيمي عن سكرتارية لجنة التنسيق الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، الذي أكد أن هناك «احتمالا كبيرا لدخول القرار حيز التطبيق يوم الخميس المقبل»، وذلك بعد 33 يوما من الاعتصام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الجهة المخول لها متابعة ملفاتهم.

لغنيمي، كباقي رفاقه المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين، ربط الشروع بالدخول في الإضراب عن الطعام من عدمه، بما سيسفر عنه اللقاء، الذي سيجمع يومه الثلاثاء، مسؤولين عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمسؤولين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوضح لغنيمي، الذي أكد أن «الجمعية تلقت اتصالا من المجلس من أجل عقد لقاء بخصوص ملف المعتقلين السياسيين السابقين».

غير أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي دخلت على الخط بتبنيها لملف المعتقلين السياسيين السابقين، إلى جانب الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، وراسلت بدورها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع، طالبت ،يقول لغنيمي، لجنة التنسيق الوطنية للمعتقلين «بمدها بكل الملفات والمعطيات المتعلقة بالمعتقلين للتداول فيها مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، وهو الأمر الذي دفع إلى انتظار نتائج هذا اللقاء، يضيف لغنيمي، الذي أكد أنه بالتوازي مع ذلك «تتواصل الاستعدادات لتفعيل قرار الإضراب عن الطعام».

ولن يقتصر الإضراب عن الطعام، في حال خوضه، على المعتقلين السياسيين السابقين لوحدهم، فمن بين الترتيبات التي استقرت عليها مشاورات تفعيل القرار، استقدام عائلاتهم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمشاركتهم الإضراب عن الطعام، يقول لغنيمي، في خطوة تصعيدية، ضد ما أسماه عضو السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين بـ«الصمت المريب الذي تتعامل به الحكومة مع مطالب المعتقلين السياسيين السابقين».

وإذا كان ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد فضلوا التصعيد بتلويحهم بالدخول في إضراب عن الطعام، فإنهم يحملون حكومة ابن كيران «الجمود الكبير الذي أصاب ملفاتهم»، يقول لغنيمي، الأمر الذي عطل تسوية مطالبهم، والتي لخصها بلاغ لتنسيقيتهم الوطنية في «التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل و الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم، إضافة إلى إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد»، وهي المطالب، التي سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أصدر بخصوصها بيانا أكد فيه أن «أبوابه ستظل مفتوحة في وجوههم إلى حين تنفيذ التوصيات الصادرة لفائدتهم».

رضوان البلدي

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في ندوة الحقوق الدستورية للشباب ..

3/4654

الضمانة الأساسية لحقوق الإنسان كما كرسها الدستور الجديد هي السلطة القضائية المستقلة النزيهة والفعالة

عقدت الودادية الحسنية للقضاة بشراكة مع ماستر التوثيق والعقار بكلية الحقوق بمراكش ومجلة سلسلة الاجتهاد القضائي وجميعة مغرب شباب ندوة علمية حول: 'دور الحكامة القضائية في تفعيل الحقوق الدستورية للشباب' يوم الجمعة 20شتنبر الجاري بمراكش.

وأشاد كافة ممثلي المنابر العلمية المشاركة باهمية هذا اللقاء الذي ينعقد في ظرفية دقيقة بين نخبة الممارسين في الشان الحقوقي وطلبة ماستر التوثيق والعقار بمراكش الذين كان لهم التالق والتميز والحضور الوازن في هذا الملتقى العلمي وأبانوا عن حنكتهم وخبرتهم العالية وعلو كعبهم في طرح مجموعة من الإشكالات ذات الصلة المباشرة بحقوق الشباب المكفولة لهم بمقتضى الدستور الجديد الذي يعتبر بحق تتويجا لإرادة المغرب الجادة في استكمال بناء دولة الحق والقانون.

ترأس أشغال هذا اللقاء عبد العزيز الوقيدي الكاتب العام للودادية الحسنية للقضاة، الذي نوه بهذا التعاون العلمي المشترك بين رئيس الودادية الحسنية للقضاة ذ عبد الحق العياسي، ورئيس ماستر التوثيق والعقار بكلية الحقوق بمراكش الدكتور جمال النعيمي، ومدير مجلة سلسلة الاجتهاد القضائي ذ النقيب ابراهيم صادوق، ورئيس جمعية مغرب شباب ذ منير ازناي، وأضاف بان هذه الندوة تاتي بعد صدور ميثاق إصلاح منظومة العدالة لمناقشة التفعيل الإيجابي لمضامين الدستور الجديد من طرف السلطة القضائية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكليات الحقوق، والمجتمع المدني.

وقد أسفرت مداخلات هذا اللقاء وما تلته من نقاشات على تبني مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

1.الضمانة الأساسية لحقوق الإنسان التي كرسها الدستور المغربي الجديد لسنة 2011هو السلطة القضائية المستقلة، النزيهة، والفعالة.

2.حث المجتمع المدني على الإسهام في بلورة الوعي الفردي والجماعي بالحقوق والحريات الدستورية، والعمل على تعميم نشرها بين كافة مكونات العدالة لتحقيق المحاكمة العادلة.

3.الإسراع بملاءمة التشريعات الوطنية للمواثيق الدولية مع وضع آليات إجرائية في مجال التبليغ تساعد السلطة القضائية على إصدار الأحكام داخل أجل معقول.

4.اعتماد المقاربة التشاركية كآلية دستورية للتنزيل الحقيقي لميثاق إصلاح منظومة العدالة، مع ضرورة انخراط كل السلطات والمجتمع المدني لتيسير هذه المهمة الوطنية.

5.وضع تصور عام لتوفير الآليات الكفيلة بنشر المعلومة القانونية ووضعها رهن إشارة طلبة الماستر بكليات الحقوق، وتسهيل سبل ولوجهم إلى الإدارة والقضاء.

6.تسوية وضعية طالبي اللجوء من خلال الاعتراف لهم بهذه الصفة التي تمنحها لهم الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

7.وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم لقضايا اللجوء يستند على المبادئ الدستورية ذات الصلة.

8.ضمان حق المهاجرين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم من الولوج الفعلي للعدالة.

9.بلورة خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تاخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات وتوفر الإطار القانوني والمادي واللوجيستيكي.

10.مراجعة قانون الجمعيات بما يضمن مطابقة الواقع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

جمعيات و نقابة العمال المهاجرين بالمغرب تنظم وقفة احتجاجية نهاية الأسبوع

2/4654

تعتزم جمعيات و نقابة العمال المهاجرين بالمغرب المنضوية تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل تنظيم وقفة احتجاجية السبت المقبل احتجاجا على عدم إشراكها في أشغال اللجان التي تتدارس توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،و اعتبرت نقابة العمال المهاجرين حسب بلاغ توصلت المنعطف بنسخة منه أن الوقفة التي ستنظمها مع جمعيات المهاجرين بالمغرب تأتي من أجل المطالبة بتنفيذ القرارات و التعليمات الملكية و سجل المهاجرون في إلبيان المذكور ارتياحهم للتعليمات الملكية الموجهة من أجل دراسة و مناقشة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التقرير الموضوعاتي الأخير .

جمعية تطرح "المنشطات" على طاولة الCNDH

هسبريس من الرباط
الاثنين 23 شتنبر 2013 - 20:20

وضعت الجمعية المغربية للتحسيس من مخاطر المنشطات في المجال الرياضي ملف المنشطات في المجال الرياضي بالمغرب على طاولة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على خلفية استقبال رئيس الجمعية، لحسن كرام، أخيرا من طرف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس ذاته.

وذكرت جمعية التحسيس من مخاطر المنشطات، في بلاغ توصلت به هسبريس، الحيثيات والدوافع التي جعلتها تضع هذا الملف الشائك على طاولة مجلس يعنى بحقوق الإنسان، ومنها أن الرياضة المغربية اليوم تشهد واقعا خطيرا للمنشطات يقابل بالسكوت والإسكات والتواطؤ" وفق تعبير البلاغ ذاته.

وانتقدت الجمعية ما سمته الطابع "السياسوي" الذي بات يلازم ملف المنطشات بالمغرب، وهو بُعد " عطل مشروع قانون مكافحة المنشطات 51/08، وعطل خلق الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات، وعطل تطبيق التعليمات السامية للملك محمد السادس الرامية لخلق مختبر معتمد لمكافحة المنشطات بإفران، كما عطل الكشف عن الأسباب الحقيقية لحل ما يسمى اللجنة الوطنية للوقاية ومكافحة المنشطات".

ولفت البلاغ ذاته أن "المصالح المتقاسمة بين مجموعة من الأطراف بالحركة الرياضية، والقطاع الحكومي الوصي على الرياضة، أمسى مكشوفا للمتتبع لشأن المنشطات بالمغرب، بدليل استخفاف حكومة عبد الإله بن كيران، التي التزمت من خلال وزيرها في الرياضة محمد أوزين في شتنبر من السنة الماضية بفتح تحقيق حول مهزلة تورط الرياضة المغربية في وحل المنشطات خلال الألعاب الأولمبية لندن 2012، دون أي أثر أو نتائج لهذه التحقيقات" يشير بلاغ الجمعية.

قضية أنوزلا وقانون الإرهاب: كيف يحاكم صحافي بقانون توصي مؤسسة رسمية بمراجعته؟

اسماعيل بلاوعلي .

ليس هناك مجال للشك في أن اعتقال علي أنوزلا، مدير موقع "لكم"، منذ يوم الثلاثاء 17 شتنبر 2013 يندرج في إطار حملة مخزنية هدفها الانتقام من موقع "لكم"، وترهيب باقي الصحافيين وغيرهم من المساهمين في الإعلام الالكتروني بمعناه الواسع. وقد كان بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال واضحا حين كشف أن الباعث الحقيقي من وراء التحريض على اعتقال أنوزلا ومحاكمته، هو "كتاباته التي تابعها الحزب منذ سنوات".

لأول مرة نسمع أن حزبا "يتابع منذ سنوات" كتابات صحافي ويستخلص من هذه "المتابعة" ضرورة سجن هذا الصحافي والتخلص منه!

والمؤكد أن حزب الاستقلال ليس وحده من "يتابع" هذه الكتابات، فقد سبق لعلي أنوزلا قبل أسابيع قليلة على اعتقاله أن اتهم الأجهزة الأمنية برعاية حملة تحريض ضده في بعض المنشورات الالكترونية، وبقي متشبثا باتهاماته رغم نفي وزارة الداخلية. كما بقي الموقع الذي يشرف عليه وفيا لواجبه في إخبار القراء بالمعلومات التي لا تعجب بالضرورة أصحاب القرار في البلاد. على سبيل المثال، يذكر قراء الصحافة الالكترونية أن الفضل يعود لموقع "لكم" في كشف القصة الفعلية لفضيحة العفو الملكي عن مغتصب الأطفال الاسباني.

والواضح أن رغبة الانتقام من أنوزلا وتهريب الآخرين كانت شديدة إلى حد جعل السلطات تستعمل قانون الإرهاب، كما يسمى إعلاميا عن حق، والأصل أنه قانون مكافحة الإرهاب. ويتعلق الأمر بإجراءات استثنائية أدخلت على القانون الجنائي المغربي بعيد صدمة 16 الإرهابية لسنة 2003.

من بين العقوبات الجديدة التي جاء بها هذا القانون ما يسمى بـ"الإشادة بالإرهاب". وهي التهمة التي يحتمل أن يتابع لأجلها مدير موقع "لكم" حسب ما يفهم من بلاغ وكيل الملك المعلن عن اعتقاله يوم الثلاثاء الماضي.

كان يمكن أن تكون هذه المناسبة فرصة لتحكيم العقل وفتح نقاش ضروري حول التعامل مع الإرهاب في وسائل الإعلام المغربية، لولا أن السلطات المغربية وبعض الأحزاب فضلت تحكيم الغريزة والانتقام من صحافي أعزل. ذلك أن نشر موقع لكم لخبر عن تهديدات إرهابية لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، مع رابط يحيل على بلوغ صحافي اسباني ينشر فيه الفيديو كاملا، يطرح فعلا السؤال حول حدود الإخبار والدعاية. وهذا سؤال لا يهم إطلاقا موقع "لكم"، الذي تظهر جميع القرائن أنه نشر رابط الفيديو المذكور بدافع الإخبار فقط، بقدر ما يهم وسائل الإعلام المغربية عامة.

لقد اكتفى موقع "لكم" بنشر رابط يحيل على هذا الفيديو بهدف تدعيم المقال الرئيسي حول الموضوع. فالنص الإخباري هو المادة الأساسية في هذه التغطية وليس رابط الفيديو، ومن يقرأ المقال الإخباري حول تهديدات القاعدة للمغرب لا يعثر فيه على أي "إشادة بالإرهاب". بل إن الفيديو اختفى من الرابط الذي يحيل عليه الموقع بمجرد حذفه من موقع يوتوب الناشر الأصلي له. فهل يعقل أن لا يعيد الموقع نشر هذا الفيديو لو كان فعلا ينوي "الإشادة بالإرهاب"؟

كما أن موقع "لكم" لم يولد بالأمس فهو موجود منذ نهاية 2010، ويعرف الجميع خطه التحريري من خلال مقالاته وميثاقه التحريري المنشور في الصفحة الرئيسية للموقع، ولم يظهر قط أنه يدافع عن الإرهاب أو يشيد به. بل إن افتتاحية الموقع الأخيرة، وهي أهم مقال فيه يمكن أن يعبر عن موقف من قضية معينة، كانت واضحة في انتقادها لدور السعودية في نشر الفكر الإرهابي. "فالسعودية كمصدر لإيديولوجيات دينية، يسميها البعض "الإسلام النفطي"، تغذي الجماعات المتطرفة في العالم الإسلامي، تدعم بشكل غير مباشر هذه الجماعات، وتتغاضى عن جمع الأموال التي تصلها من السعودية، وتغض الطرف عن التحاق مئات المقاتلين السعوديين بصفوف القاعدة في العراق وسوريا واليمن، وقبل ذلك في أفغانستان والشيشان." كما كتب أنوزلا.

ولكي يكون الفرق أوضح بين من ينشر فيديو إرهابي قياما بواجب إخبار المواطنين بخطر محتمل، ومن يتبنى مضامين الأشرطة الإرهابية يجب أن نتذكر تغيطة قناة الجزيرة القطرية لفيديوهات بن لادن والظواهري. فطيلة أكثر من عقد من الزمن كانت القناة القطرية تبث أشرطة هؤلاء الإرهابيين، ثم تأتي بمن تعتبرهم "محللين" و"خبراء" لتحليل ما يقوله بن لادن والظواهري وغيرهما وتفسيره والتطبيع معه وتقديم الإرهاب للمشاهدين على أساس أنه مجرد "وجهة نظر" من ضمن أخرى، فضلا عن الحيز الزمني الكبير الذي تمنحه القناة لهؤلاء، وطبيعة الأسئلة الصحافية المتفهمة والباردة التي يطرحها صحافيو القناة على الإرهابيين و"المحللين" الذي تتم استضافتهم.

ولعل المدهش في القضية أن إمكانية متابعة مدير موقع "لكم" بتهمة الإشادة بالإرهاب أصبحت منتفية بحكم ما صدر عن الدولة نفسها، من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة رسمية عادة ما يشيد الملك بتقاريرها!

ويدعو المجلس في مذكرته إلى أن "المراجعة يمكن أن تنصب بشكل أولوي على تدقيق مدلول بعض الجرائم كالإشادة بالأفعال التي تكون جريمة إرهابية. كما أن الفصل 120 من الدستور الذي يضمن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، ينبغي أن يكون موجها معياريا للملاءمة المطلوبة في إطار إعمال التوصية (الأممية) السابقة."

فأثناء مناقشة البرلمان المغربي لتعديل القانون الجنائي المتعلق بمكافحة غسل الأموال في إطار الإرهاب في أبريل الماضي، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراجعة ما يتعلق بجريمة "الإشادة بالإرهاب".

ويذكر المجلس في مذكرته التي تضمنت هاته التوصية أن "لجنة حقوق الإنسان (تابعة لمنظمة الأمم المتحدة) أوصت المغرب بتعديل تشريعه في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بتحديد دقيق لمجاله ونطاق تطبيقه والسهر على احترام مقتضيات المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية."

بناء عليه يوصي المجلس بأن يتم "تعديل مقتضيات الفصلين 218-2 و218-5 من القانون الجنائي، ويوصي بالاستلهام من مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب والتي تعرف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفها "نشر أو وسيلة أخرى للوضع رهن إشارة العموم رسالة، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية".

والبديهي أن نشر موقع "لكم" لشريط فيديو لتنظيم القاعدة في إطار مقال إخباري لا يمكن أن "يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة إرهابية"، ليس فقط لأن الموقع لا يتبنى مضمون الشريط ولا يدافع عنه بل لأن الشريط نفسه اختفى من الموقع بمجرد حذفه من "يوتوب" ناشره الأصلي.
وإلا فإن مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، هو أول من يجب متابعته بمقتضى القانون الحالي الذي يعطي إمكانيات واسعة للتأويل والاتهام. فالرميد قال في شريط فيديو ما يزال موجودا إلى اليوم على الأنترنت أن السياح الأجانب الذين يزورون مراكش إنما يأتون لمعصية الله. ولو لم يقل الرميد هذا الكلام وهو وزير للعدل، في حضرة الداعية السلفي المغراوي، لوجد ربما من يجره نحو المحاكمة بتهمة "الإشادة بالإرهاب"، سنة واحدة أو أقل بعد تفجير الإرهابيين لمقهى سياحي شهير وسط مراكش.
نفس الشيء يمكن أن يقال عن المجلس العلمي الأعلى، الذي يرأسه الملك، وأصدر فتوى تقول بقتل المواطنين المغاربة الذي يرتدون عن الإسلام. فما الذي يمنع في ظل القانون الحالي متابعة من أصدر هاته الفتوى بتهمة الإشادة بالإرهاب؟

لذلك يجب الكف عن هذا العبث وإطلاق سراح صحافي كل ذنبه أنه خارج عن الإجماع الذي يراد أن تكون عليه وسائل الإعلام، وفق المنطق المخزني المطلق.

منظمة العفو الدولية تطلق نداء عاجلا لفائدة علي أنوزلا

الثلاثاء, 24 أيلول/سبتمبر 2013 10:54 موقع لكم

Pin it Share +1 0 غرّد 3 Share Like 141 Send

رئيس الحكومة في حديث مع فؤاد علي الهمة الذي تعتبره مصادر متطابقة أقوى رجل في الدولة بعد الملك

لكم. كوم ـ أطلقت منظمة العفو الدولية "أمنستي" صباح الثلاثاء 23 سبتمبر، نداء طالبت فيه بالتحرك العاجل من أجل التضامن مع علي أنوزلا، مدير موقع "لكم. كوم" (النسخة العربية)، المعتقل منذ يوم الثلاثاء 17 سبتمبر، على خلفية نشر موقعه لخبر عن شريط فيديو لتنظيم القاعدة يهدد استقرار المغرب.

واعتبرت "أمنيستي" في بيانها، أنوزلا "معتقل رأي" وجب حمايته والتضامن معه، معربة عن تخوفها من محاكمته بموجب "قانون الإرهاب" الذي لا يسمح بمحاكمة عادلة.

كما عبرت المنظمة عن خشيتها أن يكون الدافع الحقيقي وراء اعتقال أنوزلا هو معاقبته على قيامه بعمله المهني وعلى الخط التحريري المستقل لموقع "لكم. كوم" الذي ينتقد السياسات الحكومية.

ودعت المنظمة أعضائها عبر كل بقاع العالم أن يعبروا عن مطالبتهم بإطلاق سراح أنوزلا دون شرط وذلك بمراسلة السلطات المغربية متمثلة في وزير العدل والحريات، ووزير الداخلية، مع نسخة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإلى البعثات الدبلوماسية في بلدانهم.

هنا الرابط لنداء منظمة العفو الدولية

هل "دعارة المغربيات" في الخارج حقيقة أم محاولات لتلويث سمعة المرأة المغربية؟

أصبحت دعارة المغربيات بالخارج بالنسبة للبعض واقعا يجب النظر إليه برؤية اجتماعية وسياسية تعالج الظاهرة من الأصل، إلا أن البعض الآخر يرى فيها مجرد محاولات للمزايدة على المرأة المغربية عموما وتلويث سمعتها ومن ثم إلحاق أضرار بسمعة المغرب.

يتردد موضوع "دعارة المغربيات" بالخارج بكثرة في الصحف المغربية وحتى العربية، وتزيد وتيرة تردده عند انفجار قضية معينة بهذا الشأن. وسبق للسلطات المغربية أن جندت البعض من وسائلها لمكافحة هذه الظاهرة بتشديد المراقبة على الفتيات اللواتي يغادرن المغرب عبر الجو نحو مناطق الخليج لمحاصرة الظاهرة.
لكن هذه الإجراءات لم تنجح حتى الآن، بحسب مراقبين، في وقف نهائي للظاهرة بل وحتى التخفيف منها، وبالتالي يعتقد مراقبون أن المعالجة الأمنية غير كافية بالمرة، وخاصة أن الظاهرة أصبحت لها أبعادا جغرافية جديدة حيث انتقلت إلى أفريقيا.

نشر موقع هسبريس شهادات لنساء في السنغال يؤكدن وجود الظاهرة في المنطقة، سواء في هذا البلد أو ساحل العاج، حيث تتاجر العديد من المغربيات بأجسادهن في البلدين بحسب هذه الشهادات. ووجود هؤلاء الفتيات الممارسات للبغاء في أفريقيا يكون دائما بنفس الدافع عموما، القدوم إلى المنطقة بعقود للعمل في مهن معينة ليجدن أنفسهن مجبرات على ممارسة الدعارة.

الفخ نفسه ينصب للكثيرات من هؤلاء الفتيات، حيث يتم تسفيرهن إلى الخليج وأخيرا إلى أفريقيا بغرض العمل في مهن الحلاقة والفندقة ليلقى بهن عنوة في أحضان البغاء.
لكن هناك تقارير صحفية تشير إلى أن البعض منهن يقمن بذلك باختيار منهن ويمارسن الدعارة في هذه المناطق من العالم بل أن البغاء المغربي تم نقله إلى إسرائيل كذلك، بحسب إفادات هذه التقارير.

مراقبة سفر المغربيات نحو الخليج

اشتراط كبر السن من قبل مكاتب العمل بالمملكة العربية السعودية في استقدام خادمات البيوت من المغرب، على أن تتجاوز أعمارهن 45 عاما، يشير في مضامينه إلى عين الريبة التي تنظر بها السلطات السعودية إلى المرأة المغربية، والتي بررت هذا الإجراء بأنه جاء "تفاديا للتداعيات والمشاكل الأسرية والاجتماعية التي تقع داخل العائلات السعودية عند استقدام عاملات صغيرات السن".
ولم تلمس الناشطة النسائية زهرة ضراس في مهامها في فرنسا وبالتحديد في منطقة أميان ما يشير إلى وجود هذه الظاهرة، إلا أنها تؤكد وجودها في مناطق أخرى من العالم.
وقالت نائب رئيس جمعية "ضفتين"، التي تعنى بشؤون المرأة المهاجرة، "يجب مراقبة سفر النساء المغربيات نحو الخليج".
وأوضحت ضراس أن هؤلاء في الغالب يغادرن المغرب بعقود للعمل في الخارج إلا أنهن يجدن أنفسهن رهينة مافيات لتهريب اللحم البشري وكذلك ما يعرف بالكفيل بعد أن يسحب منهن جوازات سفرهن وجميع أوراقهن الثبوتية. وسردت في هذا السياق حالة لفتاة اطلعت عليها، والتي وجدت نفسها محتجزة في بلد خليجي ولم تتمكن حتى من حضور جنازة والدتها.

وحمّلت ضراس الحكومات المغربية المتعاقبة مسؤولية هذا الوضع، مؤكدة على وجوب مراقبة الشبكات التي تنشط في المجال والضرب بيد من حديد على من يتعاون معها من رجال السلطة.

دعارة مغربية في أفريقيا

الصحافي المغربي أمين الخياري، العامل في موقع هسبريس، تحدث لفرانس 24 عن الشهادات التي جاءت على لسان مواطنات مغربيات على هامش ملتقى "مغربيات هناك وهناك"، حيث أكدن فيها "وجود مغربيات بكثرة في المنطقة خاصة في ساحل العاج يتعاطين الدعارة"، وينتقلن عبر تونس عن طريق شبكات منظمة.
وقال الخياري إن المشاركات في هذا الملتقى "طالبن بشدة بمحاربة الظاهرة التي أساءت كثيرا لسمعتهن". ودعت، يضيف الخياري، "الدولة إلى وضع استراتيجية لمواجهة الظاهرة"، كما أوضح أن الأفارقة الذين التقوا بهم بالمناسبة أوضحوا أن الظاهرة لا تقتصر على المغربيات بل نجد نساء يتعاطين الدعارة من مناطق أخرى بينها أوروبا الشرقية.
وقالت نوال بوعتارس، التي تعمل أستاذة للغة الفرنسية في فاس، في تصريح لفرانس 24، "إن ما يتردد عن دعارة المغربيات شيء مقرف ويطعن في شرف المرأة المغربية"، وتتابع قائلة "كامرأة ومواطنة مغربية أستنكر هذه الجريمة الشنعاء، لأنها تمس بالكرامة وتشوه صورة المرأة المغربية".

وأضافت بوعتارس "أغلب المغربيات تم استغلالهن كعاهرات في الشقق المفروشة بعد حصولهن على تأشيرات سياحية للعمل في محلات التدليك أو كفنانات في النوادي الليلية، هذا يعني أن هناك مغربيات ضحايا وليس كل مغربية تمارس الدعارة بمحض إرادتها، هذا لا ينفي أن هناك مغربيات يقمن بالدعارة بمحض إرادتهن الشيء الذي أمقته شخصيا لأن لحم البشر لم يخلق للتجارة وليس بضاعة للبيع".

المسألة يجب أن توضع داخل السياق الحقوقي

اعتبر رئيس المركز المغاربي للدراسات الأمنية وتحليل السياسات، عبد الرحيم منار السليمي، "القضية حقوقية وليست أخلاقية كما يتصورها البعض. لا يمكن إطلاق هذا المفهوم بهذا الشكل "دعارة المغربيات" لأنه مفهوم بات يوظف للمس بصورة المغربيات والمغرب، فالأمر يتعلق باستغلال للمغربيات"، يوضح السليمي.

وقال السليمي في تصريح لفرانس 24 "المعلومات المتوفرة من خلال شهادات ميدانية أو حالات عرضت أمام القضاء تبين أن فئة كبيرة من المغربيات وقعن في فخ شبكات متعددة الجنسيات عربية وأفريقية، فالكثيرات وصلن بعقود عمل وهمية لأنه لا يمكن مغادرة المغرب أو الدخول إلى دولة خليجية أو أفريقية بدون تأشيرة تبنى على عقد عمل".

وأوضح السليمي أن "المغربيات في جزء كبير هن ضحية، والمسؤولية تتحملها جهات مختلفة بما فيها دول الاستقبال، فالفئة المعنية هن فتيات لازلن في العشرينات لهن طلب اقتصادي جعلهن يسقطن في شبكات، وهناك شهادات صادمة في هذا المجال لمغربيات عشن في دول الخليج أو بعض الدول. الحديث عن مغربيات في أفريقيا معناه أن شبكات تهجير واستغلال المغربيات تتوسع".

وأشار إلى أن الموضوع "ليس أخلاقيا كما يريد البعض تقديمه بل مرتبط بشبكات استغلال منظمة. الموضوع مفتوح للنقاش في المغرب اليوم ولكنه لم ينتقل إلى المؤسسات، الحكومة والبرلمان، وهناك مسؤولية للحكومات المتعاقبة في هذا المجال، فهي حكومات تهتم بالمرأة المغربية الموجودة في الدار البيضاء والرباط ولا تحمل مشروعا لحماية المرأة المغربية الموجودة في الخارج".

وتابع في نفس السياق "لاحظنا وزارات تشتغل على الجانب السياسي لمشاركة المرأة وتهمل زوايا أخرى في حياة المرأة. لا زالت المنظمات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية والحكومة والبرلمان غير معنية بهذا الموضوع، لسبب بسيط وهو أنه ليس هناك من يترافع اليوم ضد استغلال المرأة المغربية في الخارج، فالحكومة والمؤسسات الحقوقية الرسمية تبدو غير معنية بصورة المرأة المغربية في الخارج، والتخوف أن يبدأ تداول الملف وكأنه أخلاقي، وهو أمر خطير يجب التنبه إليه، فالمسألة يجب أن توضع داخل السياق الحقوقي ولا زلنا ننتظر تقريرا مشتركا بين مجلس الجالية **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع**".

بوعلام غبشي

Rabat et Bruxelles font l'état des lieux de leur partenariat

23 SEPTEMBRE 2013 0 COMMENTAIRES

Le statut avancé, la politique européenne de voisinage (PEV), l'ALECA, l'accord sur la pêche, le partenariat pour la mobilité et la libéralisation des services sont à l'ordre des discussions engagées actuellement entre le Maroc et l'Union européenne.

La semaine écoulée, la commission parlementaire mixte (CPM) a tenu sa 5ème réunion annuelle à Bruxelles pour mettre le point sur ces différents dossiers de coopération.

Les membres de la CPM ont ainsi fait le tour d'horizon du futur partenariat pour la mobilité signé en juin dernier entre le Maroc et l'UE, l'accord de libre-échange complet et approfondi (ALECA) en cours de négociation et le protocole de partenariat dans le secteur de la pêche paraphé en juillet 2013. Ce dernier accord attend d'être adopté par les parlements européen et marocain pour entrer en vigueur.

Ils ont également procédé à un échange de vues sur les thématiques en rapport avec la régionalisation, l'intégration régionale et les grandes réformes en cours au Maroc.

La réunion de la CPM a vu la participation du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss Yazami, invité pour présenter aux eurodéputés, les avancées réalisées par le Maroc en matière de respect des droits humains. Yazami a sai l'occasion pour exposé aux membres de la Commission, les grandes lignes du rapport du CNDH relatif à la situation des migrants et réfugiés notamment africains irrégulièrement installés au Maroc.

Créée en mai 2012, la CPM UE-Maroc compte outre les eurodéputés, douze parlementaires marocains représentant différentes sensibilités politiques du Royaume.

De son côté, le ministre délégué aux Affaires étrangères et à la Coopération, Youssef Amrani avait abordé les mêmes sujets jeudi dernier à Vilnius, avec Vytautas Leskevicius, vice-ministre aux Affaires européennes de la Lituanie qui assure la présidence tournante du conseil de l'UE.

Le responsable lituanien n'a pas manqué de souligner la profondeur des diverses réformes engagées par le Maroc dans de nombreux domaines, qui, a-t-il affirmé, le positionne au rang de « partenaire stratégique et crédible de l'UE dans le Sud de la Méditerranée ».

Place Djema el-Fna, Marrakech, MAroc / AFP

Rencontre avec les sans-papiers européens du Maroc

Contrairement à une idée reçue, le royaume compte plus de migrants européens en situation irrégulière que de Subsahariens.

13
122

Lorsqu'on parle de l'immigration clandestine au Maroc, les regards se portent immédiatement sur les populations en provenance d'Afrique subsaharienne. De fait, il ne se passe pas un jour où des centaines de migrants tentent de franchir les frontières du Maroc, le plus souvent à destination de l'Europe, l'Espagne notamment. Les moins chanceux restent coincés dans le royaume, subissant un ostracisme souvent qualifié dans les médias de «racisme anti-subsahariens».

Selon des chiffres fournis par l'Institut national de statistique et d'économie, le nombre de migrants subsahariens au Maroc se situe entre 10.000 et 20.000. De quoi alimenter une polémique que même le dernier rapport du CNDH (Conseil national des droits de l'homme) remis au roi au Mohammed VI en août 2013, et qui propose une meilleure intégration des migrants, n'a pas réussi à éteindre.

Pourtant, selon le site d'information Yabiladi, si l'on parle beaucoup des clandestins subsahariens, l'on oublie trop souvent que les Européens vivant en situation irrégulière au Maroc sont les plus nombreux. Il y aurait 12.000 à 15.000 sans-papiers espagnols et autant de Français au Maroc, estime Mehdi Lahlou, chercheur à l'Institut national de statistique et d'économie appliquée de Rabat. Soit donc, un total supérieur au nombre de sans-papiers en provenance d'Afrique subsaharienne.

Qui sont les migrants clandestins venus d'Europe? Jusqu'ici, il s'agissait principalement des cadres, des propriétaires de riads ou des retraités qui ne souhaitaient pas forcément passer le cap de la demande de carte de résident. Seulement, désormais le profil des migrants a changé. Acculés par la crise en Espagne, des ouvriers espagnols descendent chercher du travail à Casablanca ou à Marrakech. Et le profil des clandestins français dans le royaume chérifien ne serait pas totalement différent.

Le rapport du CNDH marocain propose de régulariser toutes ces personnes, Européens comme Subsahariens, peut-être pour mettre un terme à cette vague incessante d'immigration clandestine et de verrouiller par la suite, l'entrée sur le territoire.

Slate Afrique